

## المجالس التشريعية ودورها التنموي على محك النقد

جلسات منتدى التنمية.. مصارحة خليجية - خليجية لمعوقات الديمقراطية

المنامة - سناء الفصيني



من اليمين رئيس الجلسة د. محمد الرميحي و المنسق العام د. منيرة فخرو ومدير المشروع د. غانم النجار



الأعوام الثلاثون التي مرت منذ بدء تجربة منتدى التنمية الخليجي كانت كافية للتطرق إلى تجربة المجالس التشريعية في بلدان مجلس التعاون الخليجي، بهدف تقييمها في جميع جوانبها، واستخلاص الدروس والعبر. ذلك أن هذه المجالس تؤدي أدواراً رئيسية في تشكيل محددات سياسات البلدان المعنية وصوغ استراتيجياتها التنموية والفكرية والثقافية. ولعل من المهم الإشارة هنا إلى أن هذا المنتدى، الذي صار علامة بارزة في الجدل الفكري في المنطقة، لا يمثل بأي حال نوعاً من الاحتجاج أو آلية إجبارية النفاذ في بلدان مجلس التعاون، بقدر ما هو نافذة يطل منها المعنيون على الشأن الخليجي، ويستفيدون من الطروحات المختلفة للمشاركين في تحديد الأولويات، والعمل على تلافي السلبيات، لجهة الاستفادة القصوى مما يتم تناوله في المنتدى، بغية توجيه كثير من السياسات في بلدان المجلس.

بهذه الروح التي تستشعر الحاجة إلى التعاون من الجميع، في سبيل توطيد البنيان الخليجي ككل، بدأت في المنامة أمس أعمال منتدى التنمية الخليجي في نسخته الحادية والثلاثين، والهدف كان وضع التجارب التشريعية في الخليج على محك النقد وميزان التنمية.

ولعل انطلاق خطة التنمية في دولة الكويت لم يكن مصادفة، بل جاء استكمالاً لرؤية المركز المالي، في ظل تحديات ليست بالقليلة سترصد مسيرة مستقبلية تمتد حتى العام ٢٠٣٥، وهي المسيرة التي فكت السلطة التشريعية قيدها مؤخراً بمرسوم قاتون، لتتضم الكويت بذلك إلى التجارب الخليجية التنموية، على غرار تجربة دبي والتجربتين البحرينية والسعودية، حيث تطمح إلى أن تكون مركزاً عالمياً لجذب الاستثمارات، والابتعاد تدريجياً عن مركزية النفط الاقتصادية. تدرجت جلسات المنتدى هذا العام بين كونها حوارية معتدلة وساخنة، تخللتها مكاشفات ومصارحات جريئة حول التركيبة السياسية والخصوصية الخليجية، إضافة إلى ظهور بعض الخلافات بشأن بعض الأمور الفكرية والتوجهات السياسية. وتنوعت الجلسات التنموية بين استعراض التجربة التشريعية الكويتية والإماراتية والبحرينية، إضافة إلى مشاركة المرأة السياسية في الكويت. وقد حظيت التجربة الكويتية بالحضور في جلسات اللقاء الرابع، بوصفها «التجربة الديمقراطية الأقوى خليجياً».

الجلسة الأولى

الديمقراطية الكويتية.. سقف عال

تتميز بشفاافية قضائية ومشاركة سياسية فعالة

نالت الورقة التي تقدم بها أستاذ العلوم السياسية في جامعة الكويت د.غانم النجار، كثيراً من الشد والجذب بين المتحاورين الخليجين في الجلسة الأولى للمنتدى، التي أدارها الزميل الدكتور محمد الرميحي. وقد سبق أن نشرت «أوان» ملخصاً أول من أمس عن الدراسة التي رصدت نشأة وتطور الديمقراطية في الكويت.

ثلاث مراحل في ديمقراطية الكويت

تحدث الدكتور النجار في شرحه للتجربة التشريعية في الكويت عن ثلاث مراحل في عمر التجربة الديمقراطية الكويتية، مشيراً في هذا السياق إلى تجربة أولى فشلت وانتهت بالحل غير الدستوري، وثانية انتهت بالتأجيل، وثالثة، هي التجربة الراهنة، لاتزال قيد الامتحان. إلا أنه أكد على الجانب الإيجابي للتجربة، من حيث تكريسها عدداً من الأسبقيات في المنطقة العربية عموماً والخليجية على وجه الخصوص. وخلص إلى أن التجربة الكويتية حققت قفزة هائلة في الأونة الأخيرة، عندما تم إقرار الحقوق السياسية للمرأة، وبخولها قاعة البرلمان من دون وساطة «الكويتا»، إضافة إلى تعديل الدوائر الانتخابية، وفصل ولاية العهد عن رئاسة مجلس الوزراء.

الكويت.. نموذج يحتذى

وفي سياق ردود الفعل على ما قاله الدكتور النجار، وتعقيباً على ما طرحه الدكتور محمد الرميحي بشأن التجربة الكويتية وتجربة دبي، جاءت المحصلة بإجماع على أن الكويت فاعل رئيس في التجربة الديمقراطية الخليجية. الخليجون المشاركون اقتحموا الخصوصية الكويتية في الحديث عن أسباب وتداعيات الخلافات السياسية وحل البرلمان. إلا أن القنطرة على الكواري تصدى لكثير من الطروحات التي اعتبر البعض أنها شطت عن القصد، مطالباً بأن تكون التجربة الكويتية نموذجاً يحتذى، بعيداً عن التجريح أو البحث عن الهنات. وقال: «إنها -التجربة الكويتية- نموذج علونا أن نذهب إليه ونصحح أخطاءه، لا أن نطعن به». لم يقف الكواري عند الثغرات، بل عدّد الإيجابيات أو مميزات الفردية التي تتفوق بها الكويت على نظيراتها من دول الخليج. فالكويت هي الدولة الوحيدة في الخليج التي تنشر حساب ميزانيتها الختامي، وهي البلد الوحيد الذي يحقق فائضاً في صادرات النفط، والوحيد الذي يتوفر على سلطة قضائية شفاافة ونظام محاسبية قوي ومشاركة سياسية فعالة.

اعتراضات.. ولكن

آخرون اختلفوا مع بعض طروحات ورقة الدكتور غانم النجار، ربما بسبب ورقته المشاكسة للحكومة، إذا صح التعبير. فقد تعرضت الورقة لانتقادات من البعض الذين رأوا أنه من الأفضل أن تكون أكثر محاسبة للجهة التشريعية. وحرص البعض الآخر على التركيز على ما أثاره النجار عن دخول التيارات الدينية في صميم التجربة الديمقراطية الكويتية، وتمت تسميتهم بالمتأسلمين، ما أثار رد فعل من جانب عضو الحركة الدستورية الكويتية النائب السابق د.ناصر الصانع، الذي دعا إلى الابتعاد عن التاطير، ودافع عن المفهوم التعددي والمفتوح للإسلام.

الصانع اعتبر أن التجربة الديمقراطية الكويتية تتعرض لحملة شعواء تمولها وسائل إعلام خارجية. لكن ما قاله النجار من أن بعض الدول الخليجية لا يناسبها الانفتاح الديمقراطي في الكويت، وتعمل على حذره، أثار المشاركة السعودية في المنتدى.

الوزير السابق عبدالله النيباري دافع عن الدور التنموي للبرلمان، الذي وصفه بأنه ذو «سقف عال»، على الرغم من كونه معارضاً، كما وصف نفسه.

تاريخ النشر : ٢٠١٠-٢-١٢

### الجلسة الثانية التجربة الإماراتية.. مفارقة النمو الاقتصادي والجمود السياسي

في الجلسة الثانية طغت أجواء التجربة الكويتية في

الجلسة الأولى على استعراض التجربة التشريعية الإماراتية التي أعدها عضو المجلس الوطني الاتحادي في الإمارات الدكتور عبدالرحيم شاهين بعنوان «تجربة المجلس الوطني الاتحادي محفزة أم معيقة للتنمية».

ولم يفت الدكتور شاهين في بداية الجلسة أن يرد على ذلك، مؤكداً ضرورة الاهتمام بخصوصية الإمارات، ومعتبراً أن تجربة الكويت لا ينبغي أن تؤخذ شماعاً. إلا أنه اعترف في نهاية المطاف بأنها من أفضل التجارب على المستوى العربي لا الخليجي فقط.

ووصف شاهين دور المجلس الاتحادي بأنه دور «المتلقي»، وأن أزمة الإمارات المالية محلية، في حين أن دور المجلس محدود مالياً وهو لا يملك أية صلاحيات في هذا الجانب. كما اعترف شاهين بأن العضو لا يملك مساندة شعبية أو جماعات داعمة له، بالإضافة إلى أن معظم الأعضاء يفتقرون إلى الخبرة البرلمانية.

واستعرض شاهين ما يطلق عليه البعض ظاهرة «التدرج» بشأن تطور التجربة الإماراتية، مشيراً إلى أن ذلك لا يعدو كونه عنراً أو جموداً. واعتبر أن ذلك يؤثر سلباً في المحصلة على التجارب الخليجية المجاورة. وخلص شاهين إلى أن النظام السياسي في الإمارات «لا يملك الرغبة في منح أبنائه صلاحيات سياسية»، لكنه استدرج قائلًا إن منطقة الخليج ليست أفضل حالاً من باقي البلدان العربية، باستثناء الكويت والبحرين. وأضاف أن الشارع الإماراتي ليس مغيباً لكن لا يوجد حراك سياسي شعبي ضاغط أصلاً. وقال: «الحقوق تنتزع ولا تمنح».

من جهة أخرى، صنفت بعض المداخلات تجربة الكويت الديمقراطية بأنها «أقوى تجربة خليجية»، فيما وصفت التجربة الإماراتية بأنها «الأضعف»، وهو ما قال البعض إنه أمر يؤثر الإحباط وتساءل بعض المتدخلين في الجلسة الثانية عما إذا كانت التجربة الكويتية قد أثرت سلباً على التجربة الإماراتية، فيما خلص البعض الآخر إلى أن من الأجدى الحديث عن مجلس استشاري لا تشريعي في دولة الإمارات.

### الجلسة الثالثة ازدواجية التشريع البحرينية.. بلبله حوارية

الجلسة الثالثة المخصصة لبحث ورقتي عمل التجربة

البحرينية التشريعية مع النائب البحريني الدكتور عبدالعزيز أبل، وورقة الدكتورة مريم حسن من الكويت عن المشاركة السياسية للمرأة في الكويت بعنوان «المواطنة الكويتية وحق المشاركة في الانتخابات»، لم تتصف المرأة لم يكن ذلك بسبب غياب ما يمكن مناقشته عن التجريبتين البحرينية والكويتية المثيرة، بل لأن الخلاف السياسي في البحرين بين المعارضين والمؤيدين لدستور العام ٢٠٠٢ على مجريات الجلسة ولد نوعاً من البلبله الحوارية التي انصبت على انتقاد المعارضين لورقة أبل، النائب الحالي والمعارض السابق.

أبل استعرض التطور التدريجي للتجربة التشريعية البحرينية وصلاحيات مجلسي الشورى والنواب على مسمع المشاركين في المنتدى والأعضاء البحرينيين المعارضين لدستور ٢٠٠٢، الذي يسمونه بالمنحة، وينادون بالعودة إلى دستور ١٩٧٣ أي الشعبي. وفي هذا السياق تطرق المعارضون لما أسموها إشكالية ثقافة المنحة والحق والتشدد. كما انتقدوا ازدواجية التشريع الممنوحة لمجلسي النواب والشورى، باعتبار أن مجلس الشورى «حكومي» الحسبة. وظهرت في الجلسة بعض الأصوات التي تعترض على ما أورده أبل في ورقته بالتساؤل: «كيف يمكن لأربعين عضواً نيابياً منتخباً أن يقابله ٤٠ عضواً معيّنًا من قبل الدولة في مجلس الشورى». إلا أن البعض عبر عن رأي وسط لا يزال لديه أمل «في إنقاذ ما يمكن إنقاذه».

كما تصاعدت بعض الأصوات التي قالت إنها ضد تحديد الهوية الدينية للدولة ضمن الدستور. وفي السياق قيل إن التجربة التشريعية في البحرين ليست تعبيراً عن الإرادة. لكن أبل في المقابل دافع عن ورقته قائلًا إنه التزم فيها بما طلب منه بحسب ما حدده المنتدى، من دون التعرض لتفاصيل القضايا البحرينية الداخلية.

وحضرت التيارات الإسلامية بقوة في تعبير الخوف من ثقافة التشدد التي تقتحم المجالس التشريعية، والتي تهدد وجود المرأة، وهو الخوف الذي امتد إلى محاضرة الدكتورة مريم حسن حول المشاركة السياسية للمرأة في الكويت. فقد عرف وضع المرأة الكويتية مراحل متناقضة تراوحت بين مرحلة العز في الخمسينيات والستينيات من القرن

الماضي، إلى مرحلة التراجع في الثمانينيات مع طغيان الحركات الدينية وسيطرتها على الساحة السياسية. في سياق الجلسة ومداولاتها حظيت تجربة المرأة الكويتية بقدر كبير من الإشادة من جانب المشاركين البحرينيين. فقد رأى هؤلاء في المرأة الكويتية محاربة حتى النهاية. وعلى الرغم من خيبتها الأولى في عدم دخول المجلس النيابي في مشاركتها الأولى، إلا أنها لم تغب عن الساحة وبقيت صورتها حاضرة في المجتمع، لتتمكن في نهاية المطاف من فرض حضورها السياسي الفاعل بدخولها إلى مجلس الأمة بإرادة جماهيرية بعيداً عن نظام الحصص «الكوتا»، بخلاف كثيرات من البحرينيات اللاتي اخترن الغياب.

#### الجلسة الرابعة الدخيل: الكويت صاحبة التجربة التشريعية الأبرز في الخليج

في الجلسة الرابعة استعرض الدكتور عبدالكريم الدخيل التجارب التشريعية الخليجية المختلفة، واضعاً التجربة التشريعية الكويتية، التي بدأت منذ العام ١٩٦٢، في صدارة التجارب وقال إنها الأبرز. وخلص الدخيل إلى أن دول الخليج لن تصل إلى تجربة برلمانية يكون فيها رئيس الحكومة في المحصلة من الأغلبية البرلمانية، بخلاف النظام الرئاسي. وقال إن النظام البرلماني هو من يحدد ملامح الحكومة، ومنطقة الخليج قد تكون مهياً ليكون فيها نظام رئاسي أكثر تشابهاً مع التجربة الفرنسية.

وفي السياق اعترض البعض على تسمية اللقاء الحادي والثلاثين للمنتدى بأنه مخصص لبحث موضوع المجالس التشريعية. وقد شكك هؤلاء بالفعالية التشريعية لتلك المجالس، محتملين مفهوم الدولة الربعية والعقلية القبلية مسؤولة العجز والضعف. وفي مداخلة للدكتور غاتم النجار توقف عند نقطة المجالس التي لا تشرع، مفضلاً أن يسميها «مجالس البدون».

ومن ثم فقد ركزت النقاشات على وظائف أخرى للمجالس التشريعية خاصة في مجلس الأمة الكويتي في اختيار ولي العهد، ووجود وزراء منتخبين في المجلس، ما يقلص فرصة تعيين أعضاء بحكم منصبهم. وقد اعترض البعض على أن يكون للمجالس التشريعية أكثر من وظيفة لأنها حينها يصبح لها اسم آخر.

إلا أن الباحث الدخيل صوب النقاشات بتحديد نوعية الاستعراض الذي ناقشه والمتمثل في عدم خروجه عن الإطار النظري والعلمي للإطار العام للمجالس التشريعية من حيث البنية (مجلس واحد أو مجلسان) والاختصاصات (الميزانية.. الرقابة...). وأشار إلى أن التقييم هنا لا يهدف إلى محاسبة ديمقراطية الأنظمة، بقدر ما هو استعراض لتجربتها، وهي تجربة تستحق الدراسة والتوقف عندها.